

رؤية تحليلية

بغداد – الرياض : نحو أفاق جديدة من العلاقات الإستراتيجية

مركز نون

وحدة تحليل السياسات

22 أكتوبر/ تشرين الأول 2017

تتميز العلاقات الدولية الفاعلة، بمدى حجم الرغبة المتوافرة لدى أطرافها، و المستندة إلى المصالح المتبادلة والدافعة لها، ذلك أن الأمر الطبيعي في العلاقات الدولية أن تُبنى تلك العلاقات على المصالح المتبادلة، مع ثبات مبدأ احترام السيادة المتبادلة، والرغبة في تطويرها تدريجياً والأرتقاء بها نحو مجالات أوسع، وهذا ما تتجه اليه العلاقات بين بغداد – الرياض، فبعد زيارات رسمية متبادلة بين الطرفين، ولشخصيات من الخط الأول، سياسياً، وعسكرياً، ورغبات مُتبادلة أيضاً ما بين البلدين، تم انطلاق مرحلة جديدة من التعاون بينهما، أبتدأت ملامحها بالاتفاق الذي جرى بشأن فتح معبر "عرعر" بين البلدين بشكل رسمي و دائم في 14-8-2017 ، بعد فترة أنقطاع طويلة، كمنفذ تجاري يسهل عملية التبادل التجاري والاقتصادي بينهما برأ، إضافة إلى وصول أول طائرة سعودية الى بغداد، الأربعاء الماضي 18-10-2017 ، بعد أنقطاع دام 27 عاماً، تحمل أكثر من 200 شخصية سعودية من رجال أعمال ومسؤولين، أيداناً على عودة الرحلات الجوية بين البلدين، في دلالة واضحة على الرغبة السعودية في تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين البلدين، ورفع مستوى العلاقة الإستراتيجية والأستثمارية والثقافية بين البلدين، ما فتح ذلك بارقة جديدة أمام العراق لانعاش أقتصاده. إذ أبدت بغداد بالمقابل أيضاً، وعلى لسان وزير النقل العراقي كاظم فنجان الحمامي، رغبتها في تطوير العلاقات بالمملكة العربية السعودية، بعد أن تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الطرفين لتنظيم خدمات النقل الجوي، وتقديم الخدمات الارضية لطائرات المملكة وبالعكس، في إطار التعاون المشترك، مضيفاً الوزير بذات الوقت ان الطرفان بصدد فتح أفاق جديدة للتعاون بمختلف مجالات النقل.

لم يقتصر الأمر على التعاون في مجالات النقل ما بين البلدين، بل سرعان ما تصاعدت مؤشرات العلاقة بينهما باتصالات هاتفية ما بين من هم في قمة المسؤولية، الملك سلمان و رئيس الوزراء حيدر العبادي، فخلال أسبوع واحد فقط أجرى الملك سلمان اتصاليين هاتفيين مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أعرب فيهما الملك السعودي عن رغبة المملكة في الوقوف الى جانب العراق ومساندته في الأعمار والبناء، فضلاً عن دعم الرياض له في وحدة أراضيهِ، لاسيما بعد دحر تنظيم ما يسمى ب (الدولة الإسلامية: داعش)، وأستمر منحى العلاقات الجيدة في التصاعد بزيارات رسمية متبادلة ، كانت أهمها زيارة السيد حيدر العبادي، اليوم السبت الموافق 22-10-2017، برفقة وفد وزاري كبير تضمن كل من وزير الخارجية د.إبراهيم الجعفري، والدفاع

عرفان الحيايى، والتخطيط والتجارة د.سلمان الجميلى، والتعليم العالى والبحث العلمى د.عبد الرزاق العيسى، و وزير العمل والشؤون الاجتماعية وزير الصناعة محمد شياع السودانى، و وزير الزراعة فلاح حسن زيدان، والنقل كاظم فنجان، والثقافة فرياد راوندوزى، ومستشار الأمن الوطنى فالح الفياض، والأمين العام لمجلس الوزراء د.مهدي حسن العلق، ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار د.سامى رؤوف الأعرجى، وسفير العراق لدى المملكة العربية السعودية د.رشدي العانى.

ومن المفيد القول، إن الزيارة السابقة التى قام بها رئيس الوزراء العراقى للرياض فى حزيران الماضى، كانت قد أسست لعلاقات إستراتيجية بعيدة المدى ما بين البلدين عبر ربطها بمجلس تنسيقى سعودى- عراقى عالى المستوى، تم إقراره من قبل مجلس الوزراء السعودى فى منتصف أب الماضى، إلا أن أهمية زيارة اليوم تتأتى من تفعيل هذا المجلس، برئاسة د.ماجد بن عبد الله القصبى، وزير التجارة والاستثمار من الجانب السعودى، و د.سلمان الجميلى، وزير التخطيط و وزير التجارة بالوكالة عن الجانب العراقى، وبذا فقد أتجهت المساعي الى التنمية و تعميق العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية وبحث الفرص الاستثمارية الواعدة والشراكات المميزة التى تخدم مصلحة الطرفين، وتعزيز التبادل التجارى وإيجاد الفرص المناسبة التى تخدم خطط التنمية بالنسبة للجانب العراقى وتتوافق مع أولويات المملكة فى كافة القطاعات وفى مقدمتها القطاع الصناعى والزراعى ومجالى التعليم والصحة وغيرها من المجالات و باتجاه تصاعدي.

والجدير بالذكر، إن حجم التبادل التجارى بين البلدين ، بلغ 6 مليارات دولار، وعلى مدى 10 أعوام من عام 2006 ولغاية العام 2016، بينما بلغ حجم ذات التبادل التجارى فى العام الماضى وحده 2016، حوالى 600 مليون دولار، إذ تصدر المملكة العربية السعودية للعراق زيوت النفط الخام ومنتجاتها، فضلاً عن الفواكه والخضار والعصائر والألبان والأجبان، بينما يصدر العراق للسعودية خرائط الالمنيوم، والصمغ، إضافة الى حاويات النقل، إلا أنه فى ظل تطورات العلاقة الحالية، و وجود المجلس التنسيقى السعودى- العراقى، فمن المتوقع أن يشهد حجم التبادل التجارى بين البلدين طفرة عالية فى الأرتفاع، لاسيما وأن هنالك رغبة جامحة تجمع الطرفين فى علاقة مستقبلية متوسطة وربما بعيدة المدى أيضاً.

لعل من نافلة القول، أن الرغبة السعودية في إقامة علاقات إستراتيجية مع العراق، لها أبعادها السياسية، إضافة للقاعدة الاقتصادية، فالرياض تتطلع الى استمالة العراق الى محيطه العربي، على حساب دول أفريقية أخرى، وتوثيق علاقتها به من منطلق مصالح مشتركة اقتصادياً وأمنياً، إنطلاقاً من عد حيدر العبادي شخصاً مرحب به سعودياً، ضمن سياساته الهادئة، بينما تتمثل الرغبة العراقية، إضافة الى الحاجة الملحة للأموال والأستثمارات لإعادة أعمار المحافظات اثر الحرب مع ما يسمى بـ (تنظيم الدولة الإسلامية : داعش) بتدعيم الدبلوماسية العراقية بأدوات خارجية ناجحة، إذ يتطلع السيد حيدر العبادي الى تفعيل نجاح للسياسة الخارجية العراقية، على أنها تقف على مسافة واحدة من جميع القوى الإقليمية، وأن العراق سينفتح على الجميع وبما يؤسس لمصالح مشتركة، إلا أن النقطة الجوهرية في الأمر هو أن ثمة دفع أمريكي لكلا الطرفين باتجاه تحسين العلاقات بينهما، ولحسابات إستراتيجية في الشرق الأوسط ، وتغيير المواقف فيه ضمن إطار الحركة ونطاق الفعل، ذلك أن تزامن الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للرياض مع زيارة رسمية يجريها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيرلسون تضع مؤشرات عديدة قد تدعم حديثنا، وتعزز من الموقف الأيجابي المتبادل ما بين الرياض وبغداد.. وهنا، أن صح هذا الافتراض، يبقى السؤال الذي لا بد من طرحه هنا هو الآتي: الى أي مدى ستتعزيز العلاقات الثنائية في اطار المجلس التنسيقي الأعلى ما بين الرياض- بغداد في ظل الرغبة بتطويرها نحو أفاق أرحب من العلاقات الإستراتيجية المنفتحة على مجالات مهمة لذات الطرفين؟ وما مدى تأثير ذلك على علاقة بغداد بطهران؟ فضلاً عن ما هو اثر المتغير الإيراني في العلاقة ما بين العراق والسعودية؟ ربما تستدعي الإجابة الوافية على السؤال بشقيه، سيراً أدائياً وسلوكياً لمعطيات جديدة ستتضح في القابل من الأيام، إنطلاقاً من مُدركات كامنة قد تتضح بسلوكيات بعض الدول أو مواقفها وردود افعالها.